اللوبي الإيراني بواشنطن ودوره في صياغة السياسة الأمريكية تجاه إيران

تمهيد

كان توقيع الاتفاق النووي الذي تم في يوليو 2015 محصلة جهود تسعى لها إيران منذ أكثر من عقد مضى، وبالتحديد منذ العام 2003 بعد سقوط نظام صدام حسين. حيث أرسل النظام الإيراني إلى الحكومة الأمريكية برغبة طهران في فتح حوار مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتولى تيم غولديمان السفير السويسري في طهران والذي كان يشغل منصب القيم على المصالح الأمريكية في إيران مهمة توصيل الرسالة في شهر مايو 2003، كما أعطى نسخة منها إلى عضو الكونجرس الجمهوري روبرت ناي والذي بدوره سلمها إلى كارل روف المستشار الخاص للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وقد ذهل الأمريكيون من العرض فقد وضع الإيرانيون جميع أوراقهم على الطاولة في إطار حوار قائم على الاحترام المتبادل[12].

وتضمنت الرسالة عرض طهران صفقة تفاهم مع واشنطن، تشمل موافقتها على إخضاع برنامجها النووي للتفتيش الدولي، واستعدادها للتعاون ضد جميع المنظمات الإرهابية، ورغبتها في التعاون مع الولايات المتحدة لدعم الاستقرار السياسي وتشكيل حكومة غير طائفية في العراق.

واحتوى العرض كذلك على إمكانية توقف إيران عن دعم حركتي حماس والجهاد الاسلامي، والضغط عليهما لوقف الهجمات على إسرائيل، إضافة إلى نزع سلاح حزب الله وتحويله إلى حزب سياسي، بل إن العرض قد اشتمل على قبول طهران بإعلان بيروت الصادر عن القمة العربية في مارس 2002 والذي تضمن بنود مبادرة السلام العربية، والاعتراف بحل الدولتين وإحلال السلام مع إسرائيل.

وفي مقابل ذلك العرض السخي أعرب الإيرانيون عن رغبتهم في التوصل إلى تفاهمات على المدى الطويل مع الولايات المتحدة تشمل إنهاء جميع العقوبات الأمريكية واحترام مصالحهم في العراق، ودعم مطالبهم بالحصول على تعويضات الحرب، واحترام حق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية والبيولوجية والكيمائية، والاعتراف بمصالح إيران المشروعة في المنطقة. كما اشتمل المقترح على خطة لإجراء مفاوضات خطوة بخطوة من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين.

---

[12] بارسي، تريتا. إيران والمجتمع الدولي: القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الايراني. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012

ووفقاً لتريتا بارسي مؤلف كتاب: "إيران والمجتمع الدولي"؛ فإن الدافع الرئيسي الإيراني في إصدار هذه الوثيقة يتمثل في الشعور بأنها باتت محاصرة من قبل القوات الأمريكية بعد من جهة الشرق والغرب، وخشيتها من أن تكون الهدف التالي بعد أفغانستان والعراق، ولذلك فقد بذلت جهدها لجلب الأمريكيين إلى طاولة المفاوضات، وكلفت صادق خرازي السفير الايراني في باريس بمهمة تقديم تصور شامل للمفاوضات، ونال العرض موافقة المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي، حيث قد وضع الاقتراح ملامح عملية لإعادة اصطفاف استراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على أساس حل جميع نقاط الخلاف الكبرى بينهما.

لكن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن قابلت هذا العرض بالرفض القطعي، ووبخت الشخص الذي حملها إليهم. إلا أنه كان ثمة اختلاف في دوائر صنع القرار الأمريكي تجاه هذه الوثيقة، فقد أقر كثيرون من وزارة الخارجية الأمريكية بأن الاقتراح عرض حقيقي يحظى بمباركة السلطات العليا في إيران التي تقدمت به نتيجة للقوة التي اكتسبتها الولايات المتحدة بعد عملياتها في أفغانستان والعراق وتنامي إحساس إيران بالضعف.

ويبدو أن الموقف الأمريكي الرافض للحوار لم يستمر طويلاً، ففي العام 2004 أجرى بيل أوريلي من محطة فوكس نيوز مقابلة مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وسأله عن استعداد الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية ضد إيران في حال واصلت تحديها في برنامجها النووي، فرد عليه الرئيس الأمريكي بأنه: "يأمل بحل هذه القضية عبر الطرق الدبلوماسية... وعلى الرغم من أن كافة الخيارات مطروحة على الطاولة إلا أن الدبلوماسية تبقى الخيار الأول"[13].

ومنذ ذلك الحين بدأت العلاقات الأمريكية-الإيرانية تتوجه نحو تعزيز الدبلوماسية الخفية والتوجه نحو التوصل إلى تفاهمات إقليمية حول الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المنطقة، وتحاول هذه الدراسة تقصي دور اللوبي الإيراني في التأثير في القرار الأمريكي تجاه العلاقات مع نظام طهران، ودفع واشنطن نحو التفاوض المعلن الممهد لإعلان التوصل إلى اتفاق نووي تاريخي في يوليو 2015.

نشوء اللوبي الإيراني في أمريكا والمؤسسات الداعمة له

يعرض موقع المنتدى الإيراني الأمريكي، تقريراً مطولاً حول نشوء اللوبي الإيراني في أمريكا بعنوان The trade lobby and US policy with Iran ، جاء فيه أنه في أوائل التسعينات وقعت حكومة هاشمي رفسنجاني اتفاقاً مبدئياً مع شركة

---

[13] ريتر، سكوت. استهداف إيران، حقيقة الخطط التي يعدها البيت الأبيض لتغيير النظام، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007.

النفط الامريكية "كونوكو" لتنفيذ مشروع في إيران، واعتبرت شركات النفط الكبرى في الولايات المتحدة آنذاك أن هذه الصفقة تمثل إشارة إيجابية من طهران وشرعت على إثرها في الإعداد لحملة تهدف إلى كسب تعاطف الرأي العام الأمريكي مع إمكانية تعامل الإدارة الأمريكية مع إيران.

وعلى إثر ذلك عقد هوشنك أمير أحمدي، الأستاذ في جامعة روتجرز الذي كان يعمل سابقا مع الحكومة الإيرانية، سلسلة مؤتمرات بين إيران والولايات المتحدة لتعزيز الصداقة بين البلدين. وقال أمير أحمدي لصحيفة ايرانية إن هذه المبادرة جاءت بالتنسيق مع السفير الإيراني بالأمم المتحدة.

وكان شريك أمير أحمدي الرئيسي في هذه الحملة هو غاري سيك، الموظف سابق في البيت الابيض الذي أطلق مشروع "الخليج 2000" في العام 1993 والذي يهدف لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، وحظي المشروع بتمويل شركات النفط الأمريكية، حيث تلقى أمير أحمدي وغاري سيك نحو 350 ألف دولار بين 1993-1996 من هذه الشركات لتنظيم فعاليات مناهضة للعقوبات على إيران.

وفي هذه الأثناء بدأت تتشكل مجموعات ضغط نشطة في واشنطن لدفع الإدارة الأمريكية لتغيير موقفها من إيران، ومن أبرز هذه المجموعات:[14]

1- مندوبي شركات النفط الأمريكية الكبرى

لدى توليه حكم إيران عام 1997؛ بادر محمد خاتمي إلى تبني برامج تهدف لتليين المواقف الغربية تجاه بلاده والحد من العقوبات المفروضة عليها، واغتنم أصحاب المصالح التجارية الأميركية هذه الفرصة، حيث قام مجلس التجارة الخارجية (The National Foreign Trade Council) بشن حملة تهدف إلى الضغط على الإدارة الأمريكية لرفع العقوبات عن طهران.

وأوضح غاري سيك في مقابلة في عام 1997 بأنه "قبل بضعة سنوات مضت كنت من بين القلائل الذين آمنوا في إعادة بناء العلاقات مع إيران. ولكن الآن يبدو أن كبار خبراء السياسة الخارجية للولايات المتحدة يتفقون معي وعلى رأسهم هنري كيسنجر"، مؤكداً وجود مجموعة كبيرة من الخبراء والمسؤولين السابقين،

14

http://www.iraniansforum.com/lobby/index.php/highlightes/95-the-trade-lobby-and-us-policy-with-iran

الجمهوريين والديمقراطيين، الذين كانوا يعتقدون حينها أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران يجب أن تتغير[15].

2- المجلس الأمريكي-الإيراني

أسس هوشنك أمير أحمدي في عام 1997 في الولايات المتحدة منظمة تسعى إلى رفع العقوبات عن طهران، وأطلق عليها اسم: "المجلس الأمريكي الإيراني" (American Iranian Council AIC)، وكانت تمثل في حقيقة الأمر توجه شركات النفط الأمريكية الكبرى للتعاون مع إيران ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، وشمل المجلس الأمريكي-الإيراني في عضويته دبلوماسيين أمريكيين سابقين ومديرين تنفيذيين في قطاع النفط بما في ذلك شركة هاليبرتون، وشيفرون، واكسون موبيل، وغيرها من الشركات. وفي الوقت نفسه، تلقى رئيس المجلس الأمريكي الإيراني هوشنك أمير أحمدي الدعم السياسي والمالي من طهران وقد صرح علنا بأن المجلس الأمريكي الإيراني هي منظمة ضغط نيابة عن ايران.

وفي مهمته لتحسين العلاقات الأمريكية مع طهران عقد المجلس سلسلة من اللقاءات والمؤتمرات التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة ومباركة من بعض أعضاء الكونغرس، وذلك بالتزامن مع حديث خاتمي الرئيس الإيراني الجديد عن "حوار الحضارات" وضرورة وقف الأعمال العدائية تجاه الغرب.

وقد اهتمت إدارة كلينتون بالرئيس السابق محمد خاتمي، ووجدت حملة المجلس الأمريكي الإيراني آذاناً صاغية في واشنطن. بحيث أصبح المجلس مركز ثقل فيما يتعلق بالشؤون الإيرانية خلال الفترة: 1997-2001، وأكد عضو هيئة الأمن القومي في البيت الأبيض خلال فترة الرئيس كلينتون، كينيث بولاك، وجود محاولات أمريكية لصياغة صفقة كبرى مع طهران، وتتوجت أنشطة المجلس الأمريكي-الإيراني بخطاب تاريخي لوزير الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في حفل استقبال بمقر المجلس في مارس 2001، ومدت فيه يد الولايات المتحدة للتعامل مع إيران، واعتذرت عن تورط الولايات المتحدة في الانقلاب العسكري الذي أطاح حكومة مصدق في عام 1953.

وقد تلقى المجلس الأمريكي الإيراني ومؤسسه أمير أحمدي دعما ماليا سخياً من شركات النفط الأمريكية، وقد أعلن التقرير السنوي للمجلس الأمريكي الإيراني لعام 2000، "إن المنظمة تعتمد في البداية على مساهمات من قبل انها أعضاء مجلس الإدارة وعدد قليل من الشركات، معظمها في قطاع النفط". كما يتلقى المجلس دعماً

[15] http://iranian.com/Features/Nov97/Trust/index.html

من النظام الإيراني من خلال مؤسسة "علوي" (Alavi) وهي منظمة خاصة غير ربحية تأسست في عام 1973 مقرها نيويورك، وهي مكرسة للترويج ودعم الثقافة الإسلامية واللغة الفارسية وآدابها وحضارتها. وبحسب موقعها الالكتروني فإنها تستقبل معظم الأموال التي تعطى للبرامج الخيرية من إيرادات ايجارات من مبنى للمكاتب في مانهاتن. وشغل تريتا بارسي منصب مدير تطوير في المجلس الأمريكي الإيراني في عام 2001، مؤكداً أن المجلس كان يمثل المجموعة الإيرانية الأقوى في السياسة الأميركية على مدى السنوات الخمس الماضية، ولكن المنظمة فقدت الكثير من مصداقيتها بسبب علاقات أمير أحمدي الوثيقة مع معسكر المحافظين في طهران[16].

3- رابطة التجارة الإيرانية

تأسست رابطة التجارة الإيرانية (The Iranian Trade Association) عام 1997 بهدف التأثير على السياسة الأمريكية والعمل على دفعها لإلغاء العقوبات ضد إيران، وحظي مؤسس الرابطة شهريار أفشار بدعم شركة النفط كونوكو وشركات الأمريكية أخرى، لكن أنشطة الرابطة توقفت عام 2003.

4- مؤسسة "إيرانيون للتعاون الدولي"

قام تريستا بارسي بإنشاء مؤسسة إيرانيون للتعاون الدولي (Iranians for international cooperation) عام 1997 بهدف دعم حملة الضغط لرفع العقوبات ضد إيران، وكان بارسي حينها طالباً يعيش في السويد، واعتمدت المؤسسة على أعضائها في الولايات المتحدة لإرسال عرائض ومخاطبة أعضاء الكونغرس بضرورة رفع العقوبات عن إيران، وكان الشريك الرئيسي لتريتا بارسي في واشنطن عضو الكونغرس السابق روبرت ناي والذي قدم استقالته من الكونغرس كممثل لولاية أوهايو، بسبب فضيحة مالية دخل على أثرها السجن، وتوقف عمل المؤسسة إثر ذلك عام 2002.

5- المجلس الوطني الإيراني الأميركي

تأسس المجلس الوطني الإيراني الأميركي (The National Iranian American Council) عام 2002 بهدف تأسيس علاقات ودية مع إيران من خلال التأثير على البيت الأبيض وأعضاء الكونغرس بصورة خاصة، وسرعان ما تحول إلى الواجهة الرئيسة للوبي الإيراني في أمريكا. وقد عمل رئيس المجلس تريستا بارسي ومؤسسه مع سياماك نمازي، مدير شركة "عطية بهار" ومقرها

[16] http://www.iraniansforum.com/Document/NAIA.pdf

طهران، وهي جزء من مجموعة عطية، الشركة التي لديها علاقات متعددة إلى النظام الإيراني وتساعد الشركات الأجنبية القيام بأعمال تجارية في إيران، بهدف التأثير على الرأي العام والضغط على صناع القرار في الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحسين العلاقات مع إيران ورفع العقوبات عنها، وأوضح بارسي أن المهمة الرئيسة لهذا اللوبي تتمثل في العمل على تحسين العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران وفتح الفرص التجارية بينهما مما ساعده على الحوص لعلى تمويل سخي من بعض شركات النفط الأمريكية.

الأدوات التي يستخدمها اللوبي الإيراني للتأثير على السياسة الأمريكية تجاه إيران

يعمل اللوبي الإيراني على دفع الإدارة الأمريكية لرفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران، من خلال التغلغل في مراكز الفكر ومؤسسات صنع القرار الأمريكي واستخدام وسائل الأعلام والتحدث من خلال هذه المنابر المهمة عن عدم فاعلية العقوبات الاقتصادية في التأثير على السياسة الإيرانية، والدعوة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع طهران لإقناعها بالعدول عن سياساتها المثيرة للجدل.

كما يركز اللوبي جهوده على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ودفع الشركات الأمريكية للتحايل على الحظر المفروض على إيران.

وقد نجحت جهود اللوبي الإيراني في تعزيز التعاون التجاري بين الشركات الأمريكية وإيران، حيث كشفت صحيفة لو فيجارو الفرنسية أنه على الرغم من فرض أمريكا عقوبات اقتصادية مشددة على إيران إلا أنه هناك غزو سري من قبل الشركات الأمريكية في مجال الأعمال الإيرانية. وأوضحت الصحيفة أن الشركات الأمريكية لم تنتظر فك الحظر المفروض على إيران، بل شرعت في العمل بشكل سري في إيران، وكذلك في مجال البترول والغاز الطبيعي الغنية بهما إيران. ونقلت الصحيفة عن رجل أعمال فرنسي في إيران أن غالبية قطاعات الاقتصاد الأمريكي، بما فيها الشركات المدرجة في بورصة ناسداك، أرسلت في الأشهر الأخيرة مندوبيها إلى إيران، مشيراً إلى أن هؤلاء المبعوثين غالبا ما يستخدمون جوازات سفر سويسرية، ويرسلون منتجاتهم إلى إيران عبر الدول المجاورة بشكل سري خاصة تركيا.

ولا يقتصر دور اللوبي الإيراني في الدعوة إلى رفع العقوبات الأمريكية ضد إيران، وإنما يتعداه للدعوة إلى تمكين إيران في المنطقة، حيث استطاع اللوبي الإيراني التغلغل إلى دوائر صنع القرار الأمريكي، ومراكز الدراسات المرموقة التي ترفد صناع القرار الأمريكي والغربي بمختلف التقارير التي تتحدث عن إمكانية تعزيز

التعاون الأمريكي-الإيراني الذي نشأ في أفغانستان والعراق لتحقيق أهداف إستراتيجية شاملة في المنطقة.

ويعد ولي نصر من أبرز وجوه اللوبي الإيراني في أمريكا وهو خبير إيراني أمريكي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وكاتب وأستاذ السياسة الدولية في جامعة فليتشر للحقوق والديبلوماسية، وهو عضو مجلس السياسة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية، وشغل منصب مستشار للممثل الأمريكي الخاص لأفغانستان وباكستان السفير ريتشارد هولبروك، بين عامي 2009 و2011. وله العديد من المؤلفات، منها: "الصحوة الشيعية"، و"صعود قوى الثروة"، ومنهم كذلك سلمان شيخ وجينفيا عبدو من معهد بروكنغز.

وقد نجح اللوبي الإيراني في المقاربة بين وجهات النظر الأمريكي والإيرانية من خلال توظيف وسائل الاعلام الأمريكية، حيث كتب توماس أردبرينك تقرير نشر في "نيويورك تايمز" قال فيه: "يبدو أن لا خيار آخر لدى الولايات المتحدة سوى التعامل مع إيران حسب قول الخبراء هنا"، وفي مقال نشرته مجلة "ذا ناشونال انترست" تحدث زاكري كيك عن ضرورة التعاون بين إيران والولايات المتحدة في أفغانستان للحد من نشاط المسلحين الخارجين عن القانون.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن نفوذ اللوبي الإيراني لا يقتصر في المراكز الفكرية الأمريكية، بل ينتشر نفوذه إلى بلدان أوروبية أخرى. فعلى سبيل المثال يحظى العديد من الباحثين الغربيين بتمويل إيراني انتقاد مؤسسات الحكم والإدارة في دول مجلس التعاون، ومنهم الباحث كريستوفر ديفيدسون من جامعة درم، مؤلف كتاب: "الانهيار القادم للأنظمة الملكية في الخليج". وقد نشرت الصحافة البريطانية تقارير تناولت فيها المبالغ التي تلقاها ديفيدسون من السفارة الأمريكية ومن الحرس الثوري الإيراني وذلك بهدف إجراء دراسات وعقد فعاليات تجمع شخصيات دينية إيرانية بدعم من واشنطن. وقد صرح ديفيدسون بأن الجامعة قد تلقت تمويلاً من الحرس الثوري الإيراني، وكذلك من السفارة الإيرانية في لندن وذلك لعقد فعاليات تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الغرب ومختلف مؤسسات الحكم في إيران[17].

---

[17] تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرصد الاستراتيجي.
http://www.strategy-watch.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%